

المواقع التي شغلها وأعماله

وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية

١٩٩٩/١٠ - ٢٠٠١/١١

حدث تحول في هذه الفترة في نشاط الوزارة حيث أضيف إلى وظيفتها نشاط التنمية التكنولوجية . وساهم الوزير في هذا النشاط بالفكر والرؤية ووضع الاستراتيجيات واتخاذ القرارات واختيار القيادات وتجديد الهيئات والمصالح التابعة مع مراجعة أو إعادة تعريف وظائفها.

أبرز الأعمال خلال الفترة

١- تطوير الهيئة العامة للتصنيع

أعيد توصيف وظيفة الهيئة العامة للتصنيع بما أعاد لها حيويتها ونشاطها والاستفادة من خبراتها كالجهاز الفني المتخصص للوزارة. وكان نشاط الهيئة قد تقلص وتجمد بعد أن توقف استثمار الدولة في المشروعات الصناعية منذ ١٥ عاما. ونتج عن ذلك تجميد مجلس إدارتها لمدة ١٢ عاما ولم تعتمد ميزانية الهيئة منذ عام ١٩٨٨. وفي عام ٢٠٠٠ قمنا بتشكيل مجلس إدارة جديد للهيئة وتسوية المديونيات المستحقة عليها لوزارة المالية واستحقاقاتها لدى الشركات القابضة بقطاع الأعمال واعتماد ميزانيتها عن المدة السابقة. كما قمنا باختيار وتعيين رئاسات صالحة قادرة على قيادة هذا الجهاز الهام.

٢- الخريطة الصناعية والبنية المعلوماتية الصناعية

أنشأت هيئة التصنيع قاعدة بيانات لجميع المنشآت والمناطق الصناعية تضم ٢١٦٠٠ منشأة و ٧٧ منطقة صناعية، وشملت معلومات هامة عن المنشآت ومنتجاتها والأراضي والمرافق المتاحة بمختلف المناطق وأسعارها. كما أنشأنا موقع اجينتكس على الانترنت للصناعة النسيجية يضم ٣٢٣٠ منشأة صناعية نسيجية. ومن واقع هذه المعلومات المتجددة أصدرت الهيئة عددا من النشرات الدورية والأدلة عن الصناعة ومنتجاتها والمنتجات القابلة للتصدير والمشروعات الصناعية المرشحة للاستثمار والطاقت الفائضة والإنتاج الشهري

لعدد من المنتجات الصناعية الهامة. كذلك تم ربط جميع مراكز معلومات المصالح والهيئات والديوان العام بشبكة معلومات الصناعة والانترنت.

٣- تطوير هيئة التوحيد القياسي ومجلس الاعتماد

شمل التطوير المؤسسى تعيين قيادة جديدة وتعيين ١١٢ من الخريجين المتميزين وتطوير النظم المالية ومكافآت الخبراء المشاركين فى لجان المواصفات والاتفاق مع معهد المواصفات البريطانى BSI على مشروع مشترك لمنح CE Mark وهى علامة الأمان للمنتجات التى تسمح بدخولها للسوق الأوروبى، وشمل الاتفاق إنشاء مركز مشترك لهذا الغرض بتكلفة ٢٠ مليون دولار تمول من منح خارجية. كما تم الاتفاق مع إدارة الغذاء والدواء الأمريكية على تدريب الأخصائيين على نظم سلامة الغذاء HAACP، وتم الاتفاق مع وزارة الزراعة الأمريكية على تقديم المعونة الفنية والتدريب فى ذات المجال وتم خلال المدة اصدار ٦٥١ مواصفة جديدة.

كذلك تم الاتفاق مع مؤسسات الاعتماد ببريطانيا وجنوب أفريقيا على الاعتماد المشترك للمعامل وجهات إصدار شهادات الأيزو.

٤- قرار بسترة الألبان لحماية صحة المواطن

يتسبب ارتفاع العد الميكروبي فى الألبان التى تستخدم فى المعامل الصغيرة لصناعة الجبن الطرى والناشف فى أمراض خطيرة مثل الحمى الشوكية. ويرجع ارتفاع العد الميكروبي إلى الوسائل البدائية المستخدمة فى حلب الأبقار والجاموس بالإضافة إلى ارتفاع حرارة الجو. وحرصا على صحة وسلامة المستهلك أصدرنا قرارا بالإلزام بالمواصفات القياسية التى تشترط بسترة اللبن الخام قبل التصنيع وتطبيق ما يكافئ البسترة من معالجة حرارية ووضع حدود للعد الميكروبي، وأرشدت الوزارة المنتجين إلى مصادر أجهزة البسترة أو المعالجة الحرارية وتحديد جهات تمول شرائها.

٥- قرار حظر تداول ملح السياحات

أصدرنا قرارا فى ٢٧/١/٢٠٠١ بحظر تعبئة وتداول ملح السياحات وهى مستنقعات ناتجة عن الرشح تختلط بها مياه المجارى، ويحتوى هذا الملح على نسبة كبيرة من المعادن الثقيلة السامة التى تترسب فى الكلى وتسبب الفشل الكلوى. وتطبيقا للقرار قامت مصلحة الرقابة الصناعية بحملات تفتيشية مكثفة على ١٣٤ مصنعا بمختلف المحافظات وتم تحرير

٧٤ قضية لمصانع الملح لوجود مخالفات هامة، ويقع المخالفون تحت طائلة قانون قمع الغش والتدليس. وتحقق بصدور هذا القرار منع استخراج وتعبئة ملح السياحات في مصانع انتاج ملح الطعام.

٦- قرار إنشاء غرفة عمليات الصناعة

أصدرنا قرارا بإنشاء غرفة عمليات الصناعة وكانت قوتها ١٣ فردا من ذوى الخبرة، بغرض معاونة الصناع فى حل مشكلاتهم مع أجهزة الدولة والبنوك، وكذلك تناول مشكلة المستهلكين.

٧- مصلحة الكيمياء

شهدت مصلحة الكيمياء تطورا هاما فى حجم النشاط وساعات العمل وعدد العينات وتحديث أجهزة معاملها، فقد تم تحديث ٦٠% من أجهزة المعامل وإنشاء معامل جديدة فى ميناء دمياط وبرج العرب وأعيد تأهيل فرع السويس. وانخفضت المدة اللازمة فى المتوسط لإصدار النتائج من ٥-١٥ يوما إلى ٣-٥ أيام بتحسين نظم الإدارة.

٨- التعدين

كان النهوض باستغلال الثروة المعدنية هو أحد ركائز سياسة الوزارة. ونبع ذلك من إدراك حجم وقيمة هذه الثروة وتنوعها وعظم القيمة المضافة. وحال دون الاستثمار فى الماضى عدم وجود بنية تحتية ومرافق فى مناطق وجود هذه الثروات وقلة المتخصصين فى هندسة التعدين رغم وفرة أعداد الجيولوجيين. العاملون بهيئة المساحة الجيولوجية حققوا إنجازا جيدا فى مجال الاستكشاف. ولكن لاتوجد الكوادر والمؤسسات القادرة على تقدير الاحتياطات والاقتصاديات والترويج ونقل تكنولوجيا الإستخراج وإدارة عملياتها، ثم عمليات التركيز وتحويل المعادن إلى فلزات. إضافة إلى ذلك فإن إستصدار قانون خاص يصدر من مجلس الشعب لكل امتياز لم يشجع على قدوم الشركات العالمية المتخصصة إلى مصر. وتملك هذه الشركات المعرفة والتكنولوجيا لكافة المراحل والخبراء فى التشغيل والإدارة وأموال الاستثمار، ولم يشفع فى هذا الإعفاءات الضريبية التى تمنحها الحكومة. وكان ضروريا أن يعاد هيكله هيئة المساحة الجيولوجية حتى تصبح على نمط هيئة البترول وتضم أنشطة كثيرة غائبة مثل إدارة الاتفاقيات والعمليات والمشروعات والتخطيط والإشراف على الشركات والتسويق.

وقد حققنا في مجال التعدين مايلي :

- أ- الترويج للاستثمار بنشر نتائج المسح الجيولوجي على شبكة الانترنت وفي المؤتمرات الدولية وتبسيط واختصار إجراءات التفاوض والتعاقد إلى ٤ شهور بتطبيق قانون الاستثمار بدلا من استصدار قانون لكل امتياز الذي يستغرق ٣ سنوات.
- ب- تم تطبيق ذلك على التعاقد مع شركة استرالية لاستغلال خامات التانتالم والنيوبيوم بأبودباب بالصحراء الشرقية بشروط ممتازة لم يسبق الحصول عليها- وهي سداد ٦.٥% أتاوة على المبيعات للدولة ثم اقتسام الأرباح على أن يتحمل الشريك الأجنبي تمويل جميع الاستثمارات والنفقات للمشروع حتى انتاج المنتج النهائي. ويعنى الاتفاق أن يكون الجانب المصري (هيئة المساحة الجيولوجية) شريكا عاملا في شركة العمليات حتى تتاح الفرصة له لتكوين الكوادر واكتساب الخبرة.
- ج- استصدرنا موافقة من رئيس الوزراء أن تشارك هيئة المساحة في شركات عاملة تستغل الثروة المعدنية حيث أن نشاطها في الماضي اقتصر على أعمال المساحة والإستكشاف.
- د- تم الإعلان عن أول كشف تجارى حديث عن الذهب لشركة استرالية فى منطقة السكرى بالصحراء الشرقية كفاتحة لاستغلال ثروات المعادن النبيلة والنادرة. فى مصر.
- هـ- تحددت الولاية على أراضى النشاط التعدينى لوزارة الصناعة وهيئة المساحة الجيولوجية بقرار من رئيس الوزراء، ونجح هذا القرار فى فض الإشتباك وتداخل الاختصاصات بين أجهزة الدولة. ومثلت هذه الأراضى ١٨.٥% من أراضى مصر.
- و- تفاوضنا مع وزير التنمية المحلية واتفقنا على عودة الإشراف الفنى لهيئة المساحة الجيولوجية على نشاط المحاجر ومراقبة عمليات الاستخراج بما يحافظ على الثروات ويمنع إهدارها.

٩- هيئة المطابع الأميرية

تم تشكيل مجلس إدارة جديد كلف بمهمة تطوير وتحديث هذه المطابع الحكومية التي تنتج معظم المطبوعات الرسمية. ونتج عن ذلك تطور في الأداء وتحسن في رقم الأعمال والأرباح وتحديث البرامج المستخدمة في الإخراج والإدارة وتطوير نظم المعلومات والتطوير المؤسسي بتبسيط الإجراءات وبناء كوادر فنية.

١٠- مراكز التدريب

تم افتتاح مركز للتدريب على صيانة السيارات بالتعاون مع حكومة كوريا الجنوبية وتطوير مركز تدريب المتدربين وكذلك افتتح مركز التدريب على صيانة المصاعد بالمشاركة مع مؤسسة فرنسية، والتركيز على تأهيل وتقوية مركز تعدين قنا، وإنشاء مبنى للتدريب على الصباغة والتجهيز بشبرا الخيمة.

١١- الجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية والتعدينية

تقرر أن يتولى هذا الجهاز الإشراف على تنفيذ جميع أعمال المقاولات وطرحها واستلام الأعمال لكافة الهيئات والمصالح التابعة للوزارة، وأتم الجهاز التصميمات الخاصة بمدينة المدابع والجلود بالروبيكي. وكذلك أسند إليه دراسة وتخطيط إنشاء مجمع لمصالح وهيئات ديوان وزارة الصناعة بأرض فضاء على طريق صلاح سالم بالعباسية تابعة للوزارة.

١٢- شركة معدات الصناعة

تم تأسيس شركة مساهمة للتعاقد على تصنيع معدات الصناعة لتوفير احتياجات الشركات الصناعية باستغلال الإمكانيات التصميمية والتصنيعية المحلية - ساهم فيها القطاع الخاص بنسبة ٨٠%.

١٣- تحليل اتفاقية الشراكة الأوروبية

قمنا بعمل تحليل كمي لآثار اتفاقية الشراكة على مختلف القطاعات الصناعية ومتطلبات التحديث والاستعاضة اللازمة لعبور هذه المرحلة، وكذلك تقدير الاستثمارات اللازمة. كما اقترحنا بعض التعديلات في الاتفاقية وبرامج التحرير للتخفيف من وقع فتح الأسواق للمنتجات الأوروبية بدون حماية.

١٤- تحديث الصناعة

استنادا إلى مالدينا من خبرة في بناء شركة إنبي وفي مجالات التنمية التكنولوجية وإلى إطلاعنا المحدود على مناهج التحديث التي طبقت في أسبانيا والبرتغال وتونس، وضعنا خطة عمل تستند إلى المفاهيم الآتية :

أ- أن تحديث الصناعة المصرية مشروع قومي يجب أن يحتل مكانه المناسب في أولويات الدولة بما يتفق مع أبعاده الإقتصادية والإجتماعية والأمنية وآثاره على مستقبل مصر.

ب- أن هذا المشروع القومي يجب أن تضع مصر أهدافه وسياساته بما يتفق مع متطلبات الصناعة المصرية وأهداف التنمية المرجو تحقيقها- ويحسن أن يكون ذلك في إطار دراسات قطاعية تؤدي إلى خطة رئيسية Master Plan تكون له طبيعة تأشيرية وتخطيط مشترك بين الدولة والقطاع الخاص. ويأخذ في الإعتبار المشروعات والصناعات التي يكون لنا فيها ميزة تنافسية، ويواكب مشروع قومي لتكوين الكوادر اللازمة لخدمة تحديث وتطوير الصناعة.

ج- أن آليات التنفيذ هي مؤسسات خاصة ومشتركة وعامة تكون البنية التكنولوجية القادرة على تفعيل عملية التحديث وتقديم الخدمات اللازمة لها وتوفير المعلومات من مصادر المعرفة والتكنولوجيا.

د- أنه يجب أن يتواءم ويتفق دور الاتحاد الأوروبي مع احتياجات هذا البرنامج القومي بما لا يمس السيادة ولا يتدخل في سياسات الدولة وشؤونها الداخلية - وعلى الاتحاد الأوروبي الذي يمثل مجموعة هامة من الدول الصناعية أن يقدم لمصر الخبرة والمعرفة التقنية ومساهمة في الأموال اللازمة لتحديث الصناعة.

ولقد بادرت وزارة الصناعة بتنفيذ برامج التحديث اعتمادا على مواردنا دون انتظار ما طلبناه من الإتحاد الأوروبي كما يلي :

- أتممنا مشروع البنية المعلوماتية
- بدأت أعمال مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية وتشكيل مجلس إدارة يضم ١١ من رجال الصناعة وعين مديرا له وتم الإتفاق مع معهد تحديث الصناعات الغذائية بأسبانيا AINIA بالمساهمة بالمعونة وبمبلغ ١.٢ مليون جنيها للمساهمة في تحديث ٧٠ شركة، وخصصت الوزارة للمركز ٢.٨ مليون جنيها من ميزانيتها (درجة الإكتمال ٧٠%).

- أصدرنا قرارا بتشكيل لجنة تسيير مركز تكنولوجيا الجلود من رجال الصناعة. تم ضم نشاط المعامل والتدريب بالأميرية التابع للوزارة ليكون أساس قيام المركز بعد فصل الملكية عن الإدارة، وكذلك تم التعاقد مع منظمة ساترا العالمية واشتركنا لعضوية ٢٠٠ منشأة جلدية لتزويدهم بالمعلومات والنشرات والخدمات ولتأهيل منشأتهم (درجة الاكتمال ٧٠%).
- أصدرنا قرارا بتشكيل لجنة تسيير مركز تكنولوجيا الصناعة النسيجية وإضافة قسم للتدريب على الصباغة و التجهيز بمركز التدريب المهني بشبرا. كذلك تم إنشاء مركز التصميمات والموضة والتعاقد مع معهد بورجو الإيطالي كشريك في هذا المركز، وأسندت إدارته إلى مديرة إيطالية فى أغسطس ٢٠٠١، وتم تدريب المدرسين بإيطاليا وتجهيز المركز بالإمكانيات اللازمة كي يقوم بتطوير تصميم الملابس والموضة للصناعة وتدريب العاملين.

الشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيمائية

إنبى

رئيس مجلس للإدارة والعضو المنتدب

١٩٨٠/٣ إلى ١٩٩٠/٣

تعتبر إنبى أحد أهم المؤسسات التكنولوجية في العالم النامى - حيث أن تكنولوجيا وأصول هندسة تصميم الصناعة هي من أسرار الصناعة في الدول الصناعية واقتحام هذا المجال تحفه المصاعب والتحديات، إلا أنه خطوة استراتيجية على طريق التنمية التكنولوجية على المستوى القومى. ولهذا يعتبر ما تحقق فى شركة إنبى عملا رائداً يفوق ما تحقق فى أى مؤسسة تكنولوجية مصرية أخرى.

كانت البداية متعثرة تحت إدارة أخرى انتهت إلى خسارة تفوق ضعف رأس المال المدفوع (٥٠٠ ألف دولار).